

كلمة السيد نزار بركة

رئيس المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي

لقاء المرصد الوطني لحقوق الطفل

مراكش، 28 نونبر 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة؛

● أشكر المرصد الوطني لحقوق الطفل على هذه الدعوة الكريمة، وأحييه على عمله الدؤوب، وعلى مساهمته في هذا المنتدى العالمي حول حقوق الإنسان الذي هو مناسبة لتقييم المنجزات واستشراف طموحات المستقبل؛

● ويسعدني أن أكون معكم في افتتاح هذا اللقاء الموضوعاتي حول حقوق الطفل بعد 25 سنة على إعمال الاتفاقية الأممية لحقوق الطفولة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الكونية للحقوق الفردية والجماعية بمختلف أجيالها؛

- وهي الاتفاقية التي صادقت عليها بلادنا، وعلى البروتوكولين الاختيارين الخاصين بمكافحة إقحام الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال، ودعارة الأطفال، وأفلام الخلاعة المستغلة للأطفال؛
- ونثمن عاليا التزام بلادنا بالمصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، الذي يحدد المسطرة اللازمة لتقديم العروض، كما ورد في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى إلى المشاركين في أشغال هذه الدورة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان؛

حضرات السيدات والسادة؛

- أود أن أؤكد لكم بأن قضايا الطفل والطفولة تدرج في صميم اهتمامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من منظور فعالية الحقوق التي يركز عليها المجلس في إنجاز تقاريره وإبداء آرائه، وكذا انطلاقا من المنظور المندمج الذي يعتمده في تقييم السياسات العمومية، في مجالات التعليم والصحة والتنمية البشرية والشاملة، وتوفير شروط بيئة سليمة ومستدامة لأجيال المستقبل؛
- وفي هذا الصدد، تمثل الطفولة، كشريحة اجتماعية، هدفا أفقيا لمرجعية المقومات والمعايير التي بلورها المجلس، في تفاعل مع المنظومة الحقوقية الوطنية التي جاء بها دستور 2011، من أجل إرساء ميثاق اجتماعي جديد، لا سيما فيما يتعلق بالولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي، والمعرفة والتكوين والتنمية

الثقافية، والتماسك والتضامن الاجتماعي، والحق في الحماية القانونية والعدالة، وحماية الأسرة والحق في الحماية الاجتماعية والترفيه، وغيرها من الحقوق...؛

- وفي هذا الإطار، يحدد المجلس ضمن تقريره حول الميثاق الاجتماعي الجديد، على ضرورة وضع وتتبع الولوج إلى الحق في التربية الأساسية للطفل، حسب جملة من المؤشرات من أهمها:
 - معدل التمدرس في المرحلتين الأولية والابتدائية؛
 - نسبة التلاميذ الذين بدؤوا، والذين أنهوا المرحلة الابتدائية؛
 - نسبة ولوج الفتيات، والشباب من ذوي الإعاقة الجسدية؛
 - تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والإبداعية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها؛
 - التربية المدنية، والولوج إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والاستفادة من الأنشطة التعليمية الموازية، مما سيجعل من أطفال اليوم فاعلين غداً في المجتمع، وفي الحياة العامة؛
 - ووعياً بالوظيفة الإدماجية للمدرسة، يؤكد المجلس على إيلاء عناية خاصة لفترة الحضانة والتعليم قبل المدرسي لاستثمار وتغليب الكفايات والآليات الإدماجية، تربوياً وثقافياً واجتماعياً، حتى يكتسب المتعلمون مهارات وقدرات تؤهلهم لخوض باقي مراحل التعليم اللاحقة، مما سيساهم في الحد من ظاهرة الهدر والانقطاع المبكر عن الدراسة.

● وإنفاذاً لحقوق الطفولة في الصحة البدنية والعقلية والأمن الغذائي،
يقترح المجلس وضع عدد من المؤشرات لقياس وتقييم وتحسين
البرامج العمومية المعتمدة في هذا الصدد، لا سيما فيما يهم:

- تحسين صحة الأم والطفل، وفق أهداف الألفية للتنمية؛
- تحسين المقتضيات القانونية المنظمة للإجهاض؛
- الضمان الفعلي للوقاية من الإدمان ومحاربة الاتجار في المواد
المخدرة وتوزيعها غير المشروع؛
- تعزيز ضمان السلامة الغذائية والوقاية من سوء التغذية
ومحاربتها، خاصة بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة الذين
يعانون من نقص في الوزن...

● هذا، ومن جهة أخرى، فقد حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي
والبيئي على استحضار جوهرى لحقوق الطفل في العديد من التقارير
والآراء التي أدلى بها، خاصة فيما يهم إدماج الشباب والتشغيل
وعمال المنازل؛

● بحيث تمت بلورة عدد من التوصيات التي تنطلق من ضرورة احترام
الحد الأدنى لسن التشغيل، وحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل
القسري وفق المعايير والاتفاقيات الدولية، وإعادة إدماج الأطفال في
مسالك التعليم والتكوين والتأهيل... إلخ؛

● وبالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، أكد المجلس ضمن تقرير في الموضوع، على ضرورة محاربة مختلف أشكال التمييز وتوفير شروط المساواة وآليات إدماج الأطفال في وضعية إعاقة، من خلال أساسا:

- ضمان تربية الأطفال في وضعية إعاقة في نظام التربية الوطنية على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين (أقسام الإدماج الكافية/ المؤسسات المتخصصة وفق الحاجيات/ إلزامية الولوجيات)؛
- تعزيز الكشف المبكر والتقييم المستمر لقدرات الأطفال، وملاءمة البرامج البيداغوجية والوسائل الديداكتيكية مع مختلف أنواع الإعاقة، كالمكتبات الناطقة للمكفوفين، وتعزيز تكوين المدرسين والمربين المختصين؛
- تقوية الولوج للحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي للأطفال في وضعية إعاقة، وتقوية قدرات المصالح المختصة في الترويض وإعادة التأهيل لهذه الفئة العمرية، وتوفير وحدات متنقلة لتقريب هذه الخدمة من المناطق النائية والمعزولة، مع توفير الموارد الطبية والصحية الضرورية...

● حرصا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تطوير مؤشراتته، لا سيما ما يتعلق منها بقضايا الطفل والطفولة في مختلف أبعادها الحقوقية والتنموية، فإن المجلس ينكب على هذا الورش الهام، في إطار شراكة مع منظمة "اليونيسف"، من أجل وضع لوحة قيادة في هذا المجال قمينة بإنتاج معطيات أنسب لخصوصية القضايا والإشكاليات المطروحة؛

● كما تجدر الإشارة بأن المجلس قد ساهم في إعداد تقرير دولي حول "أهداف الألفية للتنمية لما بعد 2015"، في إطار الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها، باعتماد مقاربة مجددة تركز على الجيل الثالث لحقوق الإنسان، وتحسين تدخلات واندماجية السياسات العمومية، ووضع حكامه ترابية تلائم الحاجيات، من أجل إرساء أسس مجتمع متضامن ومتوازن، بمختلف فئاته ومكوناته، وفي مقدمتها الطفولة؛

● وفي الختام، أتمنى أن تُكَلَّلَ أشغالُ هذا اللقاء بنتائج وتدابير عملية وقابلة للتطبيق تأخذ بعين الاعتبار خصوصية مجتمعنا وطفولتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.